

السيادة العراقية: حقٌّ انتزعته المقاومة ولم تمنحه الوصاية

قراءة وطنية في معنى التحرير واستعادة الدولة وصيانة القرار العراقي

أ.د. نسرين فالح حسن/ جامعة واسط

nfalih@uowasit.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الورقة يوم السيادة العراقية بوصفه محطة سياسية وقانونية في تاريخ العراق الحديث، لا من زاوية احتفالية تختزل السيادة في مراسم نقل السلطة، ولا من زاوية نقدية تنتهي إلى إنكار قيمة التحرر الوطني، بل من منظور وطني عراقي مقاوم يرى أن السيادة حق أصيل للشعب، وأن الاحتلال لا يملك أن يمنحها، وإنما يمكن للشعب أن ينتزعها بالمقاومة ويصونها ببناء الدولة.

وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن انتقال السلطة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ كان نتيجة لتفاعل عاملين متناقضين: ضغط الواقع الاحتلالي من جهة، وتصاعد الفعل الوطني المقاوم الرافض لتحويل العراق إلى فضاء مفتوح للإرادة الأجنبية من جهة أخرى. ولذلك فإن إعلان السيادة، على أهميته القانونية، لا ينبغي أن يُفهم بوصفه منحة دولية أو تسوية إدارية، بل بوصفه اعترافاً متأخراً بعجز الاحتلال عن إلغاء إرادة العراق السياسية والتاريخية.

وتجادل الورقة بأن السيادة العراقية لا تُقاس بوجود حكومة تحمل اسماً وطنياً، ولا بجلوس ممثلين عراقيين في المؤسسات الرسمية، بل بامتلاك الشعب قراره، وخروج القوات الأجنبية، ووحدة الدولة، واحتكار مؤسساتها الوطنية للقوة، وحماية ثرواتها، ورفض تحويلها إلى ساحة نفوذ أو قاعدة لمشروعات الآخرين. كما تميز بين المقاومة الوطنية بوصفها فعلاً تحررياً مشروعاً، وبين العنف الفوضوي أو المشاريع الطائفية التي تستثمر في ضعف الدولة وتتناقض مع غايات التحرير.

وتخلص الورقة إلى أن يوم السيادة ينبغي أن يكون مناسبة لتجديد العهد باستكمال التحرير، لا مناسبة لإغلاق ملف الاحتلال؛ إذ إن الاحتلال قد يغادر بثكناته، لكنه يترك وراءه بنى سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية لا تزول إلا بإرادة وطنية واعية، ومؤسسات دولة مستقلة، وعقد اجتماعي عراقي جامع.

الكلمات المفتاحية: السيادة العراقية، المقاومة الوطنية، الاحتلال، التحرير، القرار الوطني، الدولة العراقية، الاستقلال السياسي.

المقدمة:

ليست السيادة في العراق مسألةً تجريديةً تُبحث في كتب القانون الدولي وحدها، ولا لفظاً بروتوكولياً يُستدعى في الخطب والمناسبات. إنها، قبل ذلك وبعده، مسألة وجود وكرامة وذاكرة وطنية. فالعراق الذي عرف الدولة قبل كثير من الدول، وصاغ في تاريخه القديم معاني التنظيم والقانون والسلطة، لا يمكن أن يُختزل إلى أرضٍ تُدار من خارجها، أو شعبٍ يُطلب منه أن يكتفي بدور المتلقي في تقرير مصيره.

إن الاحتلال، مهما تلونت لغته، لا يتحول إلى تحرير بمجرد أن يرفع شعار إعادة بناء الدولة، ولا تصبح الوصاية استقلالاً لمجرد أن تتحدث باسم الديمقراطية. فالاستقلال لا يُقاس بما يقوله المحتل عن مهمته، بل بما يملكه الشعب من قدرة على رفض إرادته، وإعادة بناء مؤسساته، وتحديد مستقبله، واسترداد موارده، وصيانة وحدته الوطنية.

ومن هنا، فإن يوم السيادة العراقية لا يُقرأ، في هذه الورقة، قراءةً احتفاليةً ساذجة، كما لا يُقرأ قراءةً عدميةً تنكر كل ما مثّله من دلالة وطنية. إن القراءة الأكثر إنصافاً هي التي تضع الحدث في سياقه الحقيقي' العراق كان واقعاً تحت الاحتلال، والشعب العراقي لم يكن طرفاً صامتاً في المشهد، بل كان حاضراً في مقاومته، وفي رفضه تحويل الاحتلال إلى قدر دائم، وفي إجباره على الانتقال من منطق الإدارة المباشرة إلى منطق الاعتراف بالحاجة إلى سلطة عراقية.

وإذا كانت السيادة قد أُعلنت في إطار قانوني دولي، فإن مضمونها لم يصنعه القرار الدولي وحده. فالقرارات الدولية قد تنظم انتقالاً أو تعترف بواقع، لكنها لا تمنح شعباً حقه في الحرية؛ لأن هذا الحق سابق على القرار، ومصدره إرادة الشعب وتاريخه وتضحياته.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: كيف يمكن فهم يوم السيادة العراقية من منظور وطني مقاوم، بوصفه نتيجةً لصمود الشعب العراقي ورفضه الاحتلال، لا بوصفه منحةً سياسيةً أو إجراءً إدارياً، وما الشروط اللازمة لتحويل السيادة المعلنة إلى استقلال عراقي فعلي؟

ويتفرع عن هذا السؤال ما يأتي:

1 ما القيمة السياسية والقانونية لإعلان السيادة في ظل استمرار آثار الاحتلال؟
2 ما موقع المقاومة الوطنية في استعادة القرار العراقي؟
3 كيف ميّزت المرحلة بين المقاومة بوصفها فعلاً تحررياً وبين الفوضى أو المشاريع الطائفية؟
4 ما أثر إعادة تشكيل الدولة بعد الاحتلال في وحدة العراق واستقلاله؟
5 كيف يمكن بناء دولة عراقية مستقلة لا تستبدل الوصاية الخارجية بتبعيات داخلية أو إقليمية؟

فرضية البحث

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن السيادة العراقية لم تكن ثمرةً خالصةً لتسوية دولية، بل كانت نتيجة صراع تاريخي بين إرادة احتلال أراد إخضاع العراق وإعادة تشكيله، وإرادة وطنية مقاومة رفضت انتزاع حق العراقيين في تقرير مصيرهم. غير أن انتصار المقاومة في منع الاحتلال من تحويل العراق إلى ملكية سياسية دائمة لا يكتمل إلا باستعادة الدولة، وتوحيد مؤسساتها، وحماية قرارها، وتحريرها من أشكال التبعية اللاحقة.

منهجية البحث

اعتمدت الورقة المنهج التحليلي التاريخي، مع توظيف مقاربة نقدية تضع مفهوم السيادة في سياق الاحتلال والتحرير وبناء الدولة. كما تستند إلى التمييز بين الشرعية الدولية والشرعية الوطنية، وبين المقاومة المشروعة والعنف المنفلت، وبين الدولة بوصفها إطاراً وطنياً جامعاً والدولة بوصفها جهازاً تابعاً لإرادة خارجية.

أولاً: السيادة حق سابق على الاعتراف الدولي

تتعامل النظريات التقليدية في القانون الدولي مع السيادة بوصفها صفةً للدولة المستقلة، تعني حقها في إدارة إقليمها وشؤونها من دون تدخل خارجي. غير أن التجربة الاستعمارية كشفت أن الاعتراف الدولي كثيراً ما كان يُستخدم بصورة انتقائية؛ فالدول الكبرى تتحدث عن السيادة حين تخدمها، وتنتهكها حين تتعارض إرادة الشعوب مع مصالحها.

وعليه، فإن السيادة العراقية لا تبدأ من قرار دولي ولا تنتهي به. فالقرار الدولي قد يعترف بوجود حكومة أو ينظم انتقالاً سياسياً، لكنه لا يملك تأسيس حق الشعب في الحرية من العدم. إن الشعب هو صاحب الحق الأول في السيادة، والدولة هي أداته المؤسسية، والقانون الدولي يفترض أن يحمي هذا الحق لا أن يحوله إلى امتياز تمنحه القوى النافذة.

ومن المنظور الوطني المقاوم، يمكن تحديد السيادة في أربعة أبعاد متلازمة:

١- سيادة الأرض: ألا تكون أرض العراق خاضعة لاحتلال أو قاعدة لاحتلال آخر.

٢- سيادة القرار: أن يصدر القرار السياسي والأمني والاقتصادي من الإرادة العراقية.

٣- سيادة الثروة: أن تكون موارد العراق ملكاً لشعبه وموجهة إلى تنميته.

٤- سيادة الدولة: أن تكون مؤسسات الدولة وطنية، موحدة، وقادرة على حماية المجتمع.

ولا يمكن فصل هذه الأبعاد بعضها عن بعض؛ فخروج القوات الأجنبية مع بقاء القرار مرتهناً لا يحقق استقلالاً كاملاً، وامتلاك القرار السياسي مع فقدان السيطرة على الثروة لا يحقق سيادة اقتصادية، ورفع العلم العراقي فوق مؤسسات منقسمة لا يكفي لإنتاج دولة وطنية.

ثانياً: الاحتلال لا يمنح السيادة بل يعترف بعجزه عن إلغاءها

إن من أخطر الانزلاقات المفاهيمية أن يُقدَّم انتقال السلطة إلى حكومة عراقية عام ٢٠٠٤ بوصفه هبةً قدمها الاحتلال للشعب العراقي. فمثل هذا التفسير يعكس ميزان القوة في الرواية، لا حقيقة التاريخ. الاحتلال لا يملك شرعية منح السيادة؛ لأنه قام أصلاً على انتهاكها.

لقد حاول الاحتلال أن يقدم وجوده بوصفه مرحلةً مؤقتة لإعادة بناء العراق، وأن يربط انسحابه بنجاح ترتيبات سياسية وأمنية صاغها هو. لكن الشعوب لا تُحرر ببرامج الإدارة العسكرية، ولا تُبنى دولها بإرادة المحتل. وقد أثبتت المقاومة الوطنية أن العراق ليس أرضاً بلا صاحب، وأن محاولات فرض الأمر الواقع بالقوة لا تلغي حق الشعب في رفضه.

وعندما انتقلت السلطة رسمياً في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، كان ذلك انتقالاً جرى تحت ضغط واقعين متلازمين: حاجة القوى المحتلة إلى إعادة إنتاج وجودها في صورة أقل كلفة، وتصاعد الرفض العراقي الذي جعل استمرار الإدارة المباشرة أمراً بالغ الصعوبة. ولذلك ينبغي قراءة الحدث بوصفه تحولاً في شكل السيطرة، لا دليلاً تلقائياً على زوال آثارها.

لكن هذا لا يعني التقليل من القيمة السياسية للانتقال، بل يعني وضعه في موضعه الصحيح. فقد كان خطوة نحو استعادة الدولة، لكنه لم يكن ختاماً لمعركة السيادة. إن الاحتلال قد ينسحب من المقرات، لكنه يترك وراءه دستوراً أو نظاماً أو علاقات أو قواعد أو مصالح أو انقسامات تعمل على إبقاء البلد داخل دائرة النفوذ. ومن هنا تبدأ معركة التحرير الثانية: تحرير الإرادة والمؤسسة والثروة من آثار التبعية.

ثالثاً: المقاومة الوطنية بوصفها فعلاً تحررياً

لا يمكن كتابة تاريخ السيادة العراقية من دون وضع المقاومة الوطنية في مركز التحليل. فالمقاومة ليست حالةً هامشيةً أو حادثة أمنيةً عابرة، بل هي التعبير السياسي والاجتماعي عن رفض تحويل العراق إلى تابع. وهي في جوهرها، استعادة لحق الشعب في أن يكون فاعلاً في تاريخه، لا موضوعاً لقرارات الآخرين.

وتستمد المقاومة الوطنية مشروعيتها من جملة عناصر، في مقدمتها:

- وقوع الاحتلال وانتهاكه سيادة الدولة.

- دفاع الشعب عن حقه في تقرير مصيره.
- رفض تحويل الموارد والأرض والقرار إلى مجال للهيمنة الأجنبية.
- حماية الهوية الوطنية من مشاريع التفتيت.
- السعي إلى إنهاء الاحتلال وإعادة بناء الدولة على أساس عراقي.

لكن الدفاع عن المقاومة لا يستقيم من دون التمييز بينها وبين العنف الذي يستهدف المجتمع أو يقوم على الانتقام أو التخريب أو التوظيف الطائفي. فالمقاومة التي تنفصل عن الشعب تفقد معناها التحرري، والمقاومة التي تتحول إلى أداة لتفكيك الدولة لا تخدم السيادة، والمقاومة التي تبرر استهداف الأبرياء تنقض المبدأ الأخلاقي الذي تدعي الدفاع عنه.

وعليه، فإن المقاومة الوطنية التي تستحق هذا الاسم هي التي تجمع بين وضوح الهدف التحرري، واحترام المجتمع، ورفض التبعية، وصيانة الوحدة الوطنية، والتهيؤ للانتقال من مقاومة الاحتلال إلى بناء الدولة. فليس المطلوب أن يبقى العراق في حالة حرب دائمة، بل أن تتحول تضحيات المقاومة إلى دولة قوية عادلة، لا إلى فراغ دائم تتغذى منه الفوضى.

رابعاً: بين المقاومة الوطنية ومشاريع التفتيت

إن أخطر ما واجهته قضية السيادة العراقية هو اختلاط العناوين، بحيث جرى أحياناً وضع المقاومة الوطنية في سلة واحدة مع الإرهاب والفوضى والصراع الطائفي. وهذا الخلط لم يكن بريئاً دائماً، لأنه سهّل على الاحتلال تقديم كل رفض له بوصفه تهديداً أمنياً، كما سمح لقوى أخرى باستثمار الفوضى لتوسيع نفوذها.

المقاومة الوطنية تقاوم المحتل لأنها تريد استرداد العراق، أما المشروع الطائفي فيستخدم العراق وسيلةً لإعادة توزيع السلطة والنفوذ. المقاومة تنظر إلى الشعب بوصفه وحدةً سياسيةً وتاريخية، أما الفتنة فتراه جماعات متنازعة. المقاومة تريد دولةً مستقلة، أما الفوضى المسلحة فتنتج جزر نفوذ لا دولة.

ومن هنا، فإن الدفاع عن السيادة يقتضي حماية مفهوم المقاومة من التشويه، كما يقتضي حماية المجتمع من كل ممارسة ترفع شعار المقاومة لتبرير الاعتداء على المدنيين أو تفكيك الدولة أو الارتهان للخارج. فلا مقاومة بلا قضية وطنية، ولا قضية وطنية بلا أخلاق سياسية، ولا أخلاق سياسية بلا حرمة للإنسان العراقي.

إن معيار التمييز لا ينبغي أن يكون الخطاب المعلن وحده، بل الغاية والوسيلة والنتيجة: من يقاوم الاحتلال ليعيد القرار إلى العراق يختلف عمن يقاتل ليصادر القرار لمصلحة جماعة؛ ومن يحمي المجتمع يختلف عمن يتخذه وقوداً للصراع؛ ومن يسعى إلى دولة وطنية يختلف عمن يريد دولةً تابعةً لمرجعية خارجية، أياً كان مصدرها.

خامساً: الدولة العراقية بين الاستعادة والاختطاف

إن استعادة السيادة لا تكتمل بمجرد إنهاء الوجود العسكري الأجنبي، بل تتطلب استعادة الدولة بوصفها مؤسسة وطنية جامعة. وقد واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ خطراً مزدوجاً، الاول خطر عودة الهيمنة الخارجية، والثاني خطر اختطاف الدولة من قوى داخلية تستخدم مؤسساتها لمصالحها الخاصة.

الدولة الوطنية ليست مرادفاً للحكومة القائمة، لأن الحكومة قد تتغير، وقد تخطئ، وقد تكون خاضعة لضغوط أو توازنات. أما الدولة فهي الإطار التاريخي والقانوني الذي يجمع المواطنين، ويحمي الإقليم، ويدير الثروة، ويضمن الحقوق. ولذلك فإن مقاومة الاحتلال لا تعني مقاومة الدولة، بل تعني تحرير الدولة من الاحتلال وإعادتها إلى الشعب.

وتحتاج الدولة العراقية المستقلة إلى مقومات أساسية:

١- وحدة الإقليم: رفض أي مشروع يقسم العراق أو يحول مناطقه إلى مجالات نفوذ منفصلة.

٢- وحدة المؤسسة العسكرية والأمنية: إخضاع السلاح لقرار الدولة والقانون

٣- وحدة القانون: ألا تتعدد المرجعيات التي تحكم المواطن داخل الإقليم الواحد.

٤- وحدة القرار الخارجي: ألا تستخدم القوى الداخلية علاقاتها الخارجية بديلاً عن مؤسسات الدولة.
٥- وحدة الثروة: إدارة الموارد لمصلحة العراقيين كافة، لا لمصلحة شبكات سياسية أو جغرافية.

ولا تعني وحدة الدولة إلغاء التنوع العراقي؛ فالعراق متعدد القوميات والأديان والمذاهب، لكن التعدد لا يصبح مشكلة إلا عندما يتحول إلى مشاريع انفصال أو محاصصة أو تبعية. إن الوطنية العراقية لا تطلب من المواطن أن يتخلى عن خصوصيته، بل تطلب أن يجعل المواطنة الإطار السياسي الأعلى الذي يحفظ تلك الخصوصيات.

سادساً: المحاصصة السياسية بوصفها أثراً من آثار الاحتلال

نشأت المحاصصة السياسية في سياق إعادة تشكيل النظام بعد الاحتلال، وقدمت في بدايتها بوصفها آليةً لطمأنة المكونات وإشراكها في السلطة. غير أنها تحولت، مع الزمن، إلى بنية لإدارة الدولة على أساس الحصص، الأمر الذي أضعف فكرة المواطنة وأنتج طبقةً سياسيةً ترى المؤسسات العامة مجالاً لتقاسم النفوذ.

إن خطر المحاصصة لا يكمن فقط في توزيع المناصب، بل في تحويل الانتماءات الاجتماعية إلى قنوات سياسية مغلقة، بحيث يصبح وصول المواطن إلى الدولة مشروطاً بانتمائه، وتصبح الوظيفة العامة امتداداً للولاء الحزبي، وتتحول المساءلة إلى تفاوض بين الكتل لا إلى احتكام للقانون.

ومن وجهة نظر وطنية ، لا يمكن اعتبار المحاصصة مجرد خيار داخلي محايد؛ فقد ساعدت على إضعاف الدولة، وتفكيك الإرادة العامة، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية عبر قوى محلية تستند إلى دعم غير عراقي. وكلما ضعفت الهوية الوطنية الجامعة، أصبح العراق أكثر قابلية لأن يُدار من الخارج عبر وكلاء الداخل.

لذلك فإن تجاوز المحاصصة لا يعني إقصاء أي مكوّن، بل يعني الانتقال من تمثيل الجماعات بوصفها حصصاً إلى تمثيل المواطنين بوصفهم أصحاب حقوق متساوية. والمطلوب ليس دولةً تفرض لوناً واحداً على المجتمع، بل دولةً تتسع للجميع من خلال قانون واحد ومؤسسات واحدة ومواطنة واحدة.

سابعاً: الثروة العراقية والسيادة الاقتصادية

لا تكون الدولة حرةً في قرارها إذا كانت ثروتها عرضةً للنهب أو الرهن أو التحكم الخارجي. فالعراق لا يفتقر إلى الموارد، لكنه عانى طويلاً من نمط إدارة جعل الثروة أداةً للصراع السياسي، ومصدراً للفساد، وسبباً في استمرار الاقتصاد الريعي.

إن النفط والثروات الطبيعية ليست مجرد أرقام في الموازنة، بل هي جزء من السيادة. ومن يملك القدرة على تحديد كيفية استخراجها وتسويقها وإنفاق عوائدها يملك جزءاً أساسياً من قرار الدولة. لذلك فإن حماية الثروة العراقية تتطلب:

- إدارة وطنية شفافة للموارد.
- رقابة مؤسسية وشعبية على العائدات.
- منع تحويل العقود الاقتصادية إلى أدوات نفوذ سياسي.
- تنويع الاقتصاد وتقوية الصناعة والزراعة.
- استثمار الموارد في التعليم والصحة والإنتاج.
- ربط التنمية بإعادة بناء الإنسان والمؤسسة لا بالاستهلاك المؤقت.

إن الاحتلال لا يهدف دائماً إلى السيطرة على الأرض وحدها؛ فالثروة قد تكون أحد دوافع الصراع وأحد أدوات إبقاء التبعية. وإذا خرجت القوات الأجنبية وبقيت مصالحها أو مصالح وكلائها تتحكم في الاقتصاد، فإن الاستقلال السياسي يظل ناقصاً. ولذلك فإن المقاومة الاقتصادية والسياسية لا تقل أهمية عن المقاومة العسكرية في حماية السيادة.

ثامناً: يوم السيادة بوصفه عهداً باستكمال التحرير

يوم السيادة ليس تاريخاً نضعه في التقويم ثم نغلق عليه أبواب الذاكرة. إنه سؤال يتجدد في كل مرحلة: هل العراق صاحب قراره؟ هل ثروته لأبنائه؟ هل مؤسساته مستقلة؟ هل يستطيع أن يرفض استخدام أرضه ضد شعب آخر أو ضد مصالحه؟ هل المواطن العراقي متساوٍ في وطنه؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي تحدد ما إذا كانت السيادة حقيقةً أم شعاراً. فإذا كان القرار السياسي يحتاج إلى موافقة خارجية، أو كان الأمن مرتهناً لقواعد أجنبية، أو كانت الثروة موزعةً على شبكات النفوذ، أو كان المواطن محكوماً بانتمائه قبل مواطنته، فإن معركة السيادة لم تنتهِ.

ولا يعني استكمال التحرير الانغلاق على العالم أو رفض التعاون الدولي، بل يعني أن يكون التعاون اختياراً عراقياً لا إملاءً خارجياً، وأن تكون العلاقات الدولية في خدمة المصلحة الوطنية لا بديلاً عنها. فالعراق القوي ليس عراقاً معزولاً، بل عراقٌ يدخل العالم من موقع الندية، لا من موقع الحاجة الدائمة إلى من يقرر عنه.

ومن هنا، فإن يوم السيادة يجب أن يصبح مناسبةً لاستذكار تضحيات العراقيين، ومراجعة أخطاء النخب، وتحصين الدولة، وتأكيد أن المقاومة ليست ذاكرةً ماضيةً فحسب، بل ثقافة سياسية ترفض التبعية، وتحترم الدولة، وتدافع عن حق الشعب في تقرير مستقبله.

تاسعاً: نحو مشروع وطني عراقي لاستعادة السيادة

لا تكفي الرغبة في الاستقلال لبناء دولة مستقلة؛ فالمشروعات الوطنية تحتاج إلى مؤسسات وبرامج وقواعد واضحة. ويمكن تحديد المرتكزات العامة لمشروع استعادة السيادة العراقية في المحاور الآتية:

١- تحرير القرار السياسي:- بناء نظام سياسي لا يسمح بتحويل السفارات أو القوى الخارجية إلى مراكز لتحديد الاتجاهات الداخلية، ويجعل المصلحة العراقية معياراً للعلاقات الدولية.

٢- إعادة الاعتبار إلى الدولة:- إعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس الكفاءة والنزاهة، وإنهاء استخدام الإدارة العامة لتوزيع الغنائم، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

٣-توحيد المؤسسة الأمنية:- إخضاع جميع أشكال القوة للقانون والدستور، وبناء مؤسسة أمنية وطنية تحمي العراقيين ولا تكون أداةً لحزب أو طائفة أو جهة خارجية.

٣-حماية الوحدة الوطنية:- رفض المشاريع التي تحول التنوع إلى تقسيم، وتأكيد أن الاعتراف بالتعدد لا يتناقض مع وحدة العراق، بل لا يحميه إلا في إطار دولة مواطنة عادلة.

٤-استعادة الثروة:- اعتماد سياسة اقتصادية تجعل الموارد الوطنية قاعدةً للتنمية المستدامة، وتمنع الفساد والاحتكار والتبعية.

٥-المصالحة على أساس العدالة:- لا يمكن بناء وحدة وطنية على النسيان القسري أو على مساواة الضحية بالجلاد، كما لا يمكن بناء الدولة على الثأر الدائم. المطلوب عدالة وطنية تميّز بين من قاوم الاحتلال دفاعاً عن العراق، ومن استهدف المجتمع، ومن تورط في الفساد أو التبعية

الخاتمة

إن السيادة العراقية ليست منحةً دولية، ولا نتيجةً إداريةً لانتقال السلطة، ولا شعاراً يُرفع في المناسبات. إنها حق الشعب العراقي في أن يكون سيد أرضه وقراره وثروته ومستقبله. وإذا كان انتقال السلطة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ قد منح العراق إطاراً قانونياً جديداً، فإن القوة الأخلاقية والسياسية التي جعلت هذا الانتقال ممكناً لم تكن منفصلة عن صمود العراقيين ورفضهم الاحتلال ومقاومتهم لمشروع إخضاع البلاد.

لقد أراد الاحتلال أن يعيد تعريف العراق بوصفه ساحةً لإدارة الآخرين، لكن العراق، بتاريخه وشعبه، رفض أن يكون هامشاً في مشروع غيره. ومن هنا جاءت المقاومة الوطنية لا بوصفها خروجاً على الدولة، بل بوصفها دفاعاً عن حق الدولة في الوجود، وعن حق الشعب في استعادة قراره. غير أن هذا الدور لا يكتمل إلا عندما

تتحول تضحيات المقاومة إلى بناء مؤسسي، وإلى دولة عادلة، وإلى قانون يسري على الجميع، وإلى سياسة خارجية لا تبيع القرار ولا تستعير الشرعية من الخارج.

وعليه، فإن يوم السيادة العراقية ينبغي أن يُفهم بوصفه مرحلةً من مراحل التحرير، لا خاتمةَ التحرير. فالمعركة لا تنتهي بخروج الجندي الأجنبي إذا بقيت إرادته حاضرةً في بنية القرار، ولا يتحقق الاستقلال إذا أصبحت الطائفية بديلاً عن الاحتلال، أو صارت التبعية الإقليمية بديلاً عن التبعية الدولية، أو تحولت الدولة إلى حصص تتقاسمها القوى.

إن السيادة الحقيقية هي أن يكون العراق قادراً على اتخاذ قراره من دون وصاية، وأن تكون ثروته في خدمة شعبه، وأن يكون سلاحه بيد مؤسساته الوطنية، وأن تكون وحدته أقوى من مشاريع التفتيت، وأن يشعر المواطن بأن الدولة التي ضحى من أجلها ليست غريبةً عنه.

فالاحتلال قد يفرض وجوده بالقوة، لكنه لا يستطيع أن يصنع شرعيةً في وطن يرفضه؛ والسيادة قد تُعلن في وثيقة، لكنها لا تستقر إلا حين تتحول إلى إرادةٍ وطنيةٍ ودولةٍ مستقلةٍ ومواطنٍ حر.

النتائج

١- إن السيادة العراقية حق وطني أصيل، وليست منحةً تقدمها القوى المحتلة أو المؤسسات الدولية.
٢- مثل إعلان السيادة عام ٢٠٠٤ انتقالاً قانونياً مهماً، لكنه لم ينهِ جميع آثار الاحتلال.
٣- اسهمت المقاومة الوطنية في منع تثبيت الاحتلال بوصفه واقعاً دائماً، شريطة تمييزها عن الإرهاب والفوضى والطائفية.
٤- إن الدولة العراقية هي الإطار المؤسسي الطبيعي لحماية إنجاز المقاومة وصيانة الاستقلال.
٥- المحاصصة والتدخلات الخارجية وتعدد مراكز القوة عوامل مترابطة في إضعاف السيادة.
٦- الاستقلال الاقتصادي وحماية الثروة شرطان لاستكمال الاستقلال السياسي.
٧- تظل السيادة ناقصة ما لم تتحول إلى عدالة ومواطنة وحقوق متساوية داخل الدولة.

التوصيات

١- اعتماد سردية وطنية متوازنة تضع مقاومة الاحتلال ضمن تاريخ العراق السياسي، من دون خلطها بالإرهاب أو الاعتداء على المدنيين.
٢- إعادة بناء الدولة على أساس المواطنة والكفاءة، وإنهاء المحاصصة بوصفها آلية لإدارة الحكم.
٣- توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وإخضاعها للقرار الدستوري الوطني.
٤- اعتماد سياسة خارجية قائمة على الندية والمصلحة العراقية ورفض استخدام العراق منصةً للصراعات الخارجية.
٥- حماية الثروة الوطنية عبر الشفافية والرقابة والتنمية وتنويع الاقتصاد.
٦- تحويل يوم السيادة إلى مناسبة لمراجعة مسار التحرير وبناء الدولة، لا إلى خطاب احتفالي منفصل عن الواقع.